حركة بدائل مواطنة
ⵎⵓⵡⴰⵙⴰⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Mouvement alternatives citoyenne

A L C I

برنامج التربية المدنية الشاملة

"مشروع اسمع صوتي / SEME3 SOUTI

LISTEN TO MY VOICE "

بشراكة بين حركة بدائل مواطنة و الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية

ميزانية الجماعات الترابية المبنية على النوع الاجتماعي

2021

الفهرس

لماذا هذه الكراسة؟ 4

الأهداف العملية للكراسة: 4

تقديم 5

الوضعية الراهنة للمرأة في عملية التخطيط المالي 7

الوضع الاقتصادي والقانوني للمرأة المغربية 7

رهان اعتماد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي 7

الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي- المفاهيم والارتباطات- 8

الإطار المفاهيمي 8

تعريف الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي 8

أهمية الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي 9

أهداف الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي 9

ارتباط الميزانية المستجيبة للنوع بالمساواة على المستوى الاقتصادية والاجتماعية 11

الآثار الاقتصادية والاجتماعية من الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي 11

انعكاسات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على أوضاع المرأة 13

مجال تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي 14

مفهوم الميزانية الجماعاتية 15

إدماج بعد النوع في مسلسل التخطيط المالي على المستوى الترابي 16

تحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي 16

أهمية التحليل 17

طرق إدخال تحليل النوع في الميزانية 18

تحليل المداخيل والنفقات 18

التشخيص المبني على النوع الاجتماعي 19

الإحصائيات المبنية على النوع الاجتماعي 19

الإستراتيجية المبنية على النوع الاجتماعي 20

برمجة الميزانية وفق مقاربة النوع الاجتماعي 21

تقييم الأداء المبني على النوع الاجتماعي 23

تقييم الأثر المبني على النوع الاجتماعي 23

تتبع وتقييم الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي 24

أهمية التقييم المبني على النوع الاجتماعي 24

المؤشرات التي يجب التركيز عليها من منظور النوع الاجتماعي عند التقييم 25

الأسئلة المساعدة في هذه المرحلة 26

خلاصة 28

السياق:

يرتبط المشروع ارتباطا وثيقا بالسياق المغربي الحالي والذي اتسم بإصلاحات تشريعية ومؤسسية وقانونية هامة تم الاضطلاع بها ومباشرتها منذ عام 2011 ولكن يتسم أيضًا بحالة من نفور المواطنين والمواطنات من الشأن العام لعدم إشراكهم في صنع القرار الديمقراطي المحلي والجهوي، الشيء الذي غالبًا ما يشعر الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة بعدم أهميتهم من طرف الفاعلين السياسيين وصناع القرار على المستويين الجهوي والمحلي، أضف إلى ذلك أن الجماعات الترابية في كثير من الأحيان لا تعترف بأدوار منظمات المجتمع المدني و عادة ما تكون مترددة في إشراكهم في تصميم وصياغة السياسات العمومية الترابية وأيضا عدم وجود استجابة إيجابية واستماع جيد من صانعي القرار لمقترحات الفاعلين المدنيين على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يجعل المواطنات والمواطنين وخاصة النساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة أقل ثقة في قدرتهم على التأثير في صنع القرار والتغيير على المستوى المحلي الشيء الذي يصعب عملية إشراكهم في الأنشطة المدنية والسياسية والاجتماعية، ولهذا يهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز المشاركة المدنية لهذه الفئات الاجتماعية المهمشة (الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة) في العملية الديمقراطية والإدماج السياسي.

من خلال تحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

-توعية المواطنين والمواطنات والشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة من بأدوارهم ومسؤولياتهم وواجباتهم في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية داخل مجالهم الترابي من أجل المساهمة الفعالة في التغيير المنشود محليا.

-تعزيز المشاركة المدنية والمشاركة الفعالة والفاعلة للمواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار المحلي والجهوي وفي تطوير السياسات العمومية الترابية .

-تطوير وتعزيز قنوات وآليات التواصل المجتمعي من اجل حوار فعال لتعزيز المشاركة المدنية للشباب والنساء والمجتمع المدني.

لماذا هذه الكراسة؟

هذه الكراسة موجهة بالأساس إلى الفاعلين الجمعويين و الجمعيات المهتمة بالشأن العام و أيضا عموم المواطنات والمواطنين وتغلب عليها صفة العمومية وعدم التخصص فهي بمثابة بانوراما عامة أولية تم تجميعها من مختلف الكتابات التي كتبت في الموضوع من قبل خبراء ومتخصصين و أكاديميين و بشكل مختصر ومبسط لتقدم الخطوة الأولى لمن يريد أن يستزيد في القراءة والبحث .

فهي لم تلتزم بالضوابط الأكاديمية بشكل حرفي بل عملت على تبيان القواعد الدستورية والتشريعية والتنظيمية، ذات الصلة بالموضوع محاولة الاستجابة للمستويات المعرفية المتباينة للنشطاء والناشطات في الجمعيات والمنظمات الوطنية والمحلية وما تقتضيه الممارسة المدنية اليومية من تفاعل مع السياسات التنموية في مجملها،

لذلك حاولت الكراسة أن تقدم بلغة سلسة مجموعة من المفاهيم والأدوات بغية تسهيل تعاطي الفاعل المدني والمواطنين والمواطنات مع مختلف أنواع السياسات العمومية والترابية والقطاعية وخاصة ما يتعلق بميزانية الجماعات الترابية المبنية على النوع الاجتماعي.

فهي بمثابة أدوات و أدلة عملية حول الحقوق والواجبات و الحق قي الوصول للمعلومة بهدف تمكين المواطنين والمواطنات ومساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم وتعتبر أيضا أداة للتنشيط و التأطير والتعبئة و التحسيس.

الأهداف العملية للكراسة :

- نقل رسائل حول المشاركة المدنية المواطنة بشكل أفضل وجعلها أكثر جاذبية و إثارة؛
- دليل عمليً للمواطنين والمواطنات حول الحقوق والواجبات ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار؛
- استخدام الكراسة خلال أنشطة التوعية والتعبئة و التحسيس المبرمجة في إطار المشروع.

تقديم

مع مشروع الجهوية المتقدمة وما عرفه التعديل الدستوري لسنة 2011 عملت الدولة على إعادة النظر في وحداتها الترابية ليس فقط على مستوى التوزيع العمودي والأفقي للاختصاصات أو في التقسيم الترابي لهذه الوحدات أو حتى في فلسفة الحكم المحلي وما يرتبط به من أدوار جديدة ستلعبها الجماعات الترابية مستقبلا، بل أيضا في المقاربات المنهجة في التدبير، وذلك بالتفكير لتجاوز المقاربات التقليدية في تدبير ميزانيات الجماعات الترابية التي ترتكز أساسا على المداخلات المالية والوسائل المتاحة فقط دون العمل على إيجاد بدائل للتمويل وتنمية قدراتها المالية والتفكير في النتائج والأهداف، ما جعل تدخل هذه الجماعات محدودا في المجال التنموي.

ومن مستجدات تدبير مالية الجماعات، تبني مقاربة التدبير بحسب الأهداف من أجل تحقيق الفعالية و النجاعة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي هذا الصدد تم التنصيص في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على ضرورة تبني هذا النوع من التدبير، حيث نصت المادة 245 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على أن رئيس مجلس الجهة يتخذ "الإجراءات الضرورية من أجل اعتماد الأساليب الفعالة لتدبير الجهة ولاسيما : تبني نظام التدبير بحسب الأهداف" وهي نفس العبارة المكررة في المادة 215 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، وفي المادة 271 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

ويروم التدبير بحسب الأهداف تحويل الأدوار التنموية للجماعات الترابية إلى برامج ومشاريع حقيقية قابلة للتنفيذ، وذلك من خلال هيكلة الميزانية حول البرامج والمشاريع، والبرمجة بعيدة المدى والأخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات، حيث حددت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية هذه البنية الجديدة للميزانية وقدمت تعريفا للبرنامج والمشروع أو العملية، باعتباره مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات تقرن به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة

والتي ستخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية و النجاعة والجودة المرتبطة بالانجازات .

يندرج إدماج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية بالمغرب في سياق الدينامية الاجتماعية و السياسية للمملكة المغربية التي تستكمل مسيرتها على طريق الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .و قد مكن التطور التدريجي لتجربة المملكة المغربية في مجال برمجة الميزانية المرتكزة على النتائج و المستجيبة للنوع الاجتماعي ، التي انطلقت منذ أكثر من عشر سنوات ،من إنتاج سيل من المعارف و الآليات اللازمة لإعداد و تنفيذ و تقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي،و التي حظيت باعتراف دولي متنامي . كما مكن من تحقيق عدة إنجازات ارتبطت بتطوير أدوات و آليات تحليل الميزانيات القطاعية حسب النوع الاجتماعي ،و إغناء نظام المعلومات الوطني بمعطيات مراعية للنوع الاجتماعي، إضافة إلى إعداد تقارير حول ميزانية النوع الاجتماعي المرافقة لقوانين المالية.

و تشكل تقارير ميزانية النوع الاجتماعي ،في طبعتها التاسعة لسنة 2014 و العاشرة لسنة 2015 إنجازا مهما ينم عن نضج التجربة المغربية في هذا المجال ،و التي استفادت لا محالة من المسيرة المتواصلة نحو تكريس مبادئ المساواة و الإنصاف،و الذي تعزز بمصادقة البرلمان المغربي على إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي يؤكد على مأسسة التدبير المرتكز على الأداء و المراعي للنوع الاجتماعي.

الوضعية الراهنة للمرأة في عملية التخطيط المالي

الوضع الاقتصادي والقانوني للمرأة المغربية

يندرج خيار تبني ميزانية مرتكزة على النوع الاجتماعي في التجربة المغربية في إطار الإصلاحات التي يعتمدها المغرب بطريقة متدرجة و ممنهجة، توصلت إلى تحقيق نتائج ملموسة في رفع مستويات ومؤشرات تمكين المرأة وجعلها ملموسة على المستوى الاقتصادي والتنموي المحلي والوطني، منذ اعتمادها "الإستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين"، وتعتبر التنمية أحد أبرز محاور هذه الإستراتيجية، وقد تم اعتماد إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية بالمغرب منذ سنة 2005، وتم تأكيدها رسميا بعد إرسال الوزير الأول نشرة يدعو فيها كافة وزارات الحكومة إلى إدراج النوع الاجتماعي في كل السياسات.

كما أن إدراج مقاربة النوع تدخل في إطار الإصلاحات الهيكلية التي أدت في مجال إصلاح الميزانية الموصى به محليا بالمغرب منذ سنة 2002 إلى اقتراح حلول عملية لنجاح "اللاتمركز"، وعلى رأسها إدراج النوع الاجتماعي في الميزانية.

اعتمد المغرب سياسة تنفيذية متدرجة في "جندرة الميزانية"، اقتصرت في إطلاقها العاجل على مستوى وزارات: المالية، الصحة، التربية الوطنية، الفلاحة، التنمية القروية، الصيد البحري. وتم رفع انخراط بقية الوزارات بشكل تدريجي إلى أن وصل عدد الوزارات المتبنية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، إلى 25 وزارة، أصبحت معنية بشكل رئيسي برفع تقارير سنوية حول جندرة الميزانية القطاعية. وأدى هذا الجهد في تنظيم وتطوير مجال الإحصاء والمعلومات الخاصة بالمرأة، ومن ثم تطوير التخطيط، حيث تم إصدار "الفحص الشامل الإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي" سنة 2007 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، وصدور تقرير "المرأة المغربية في أرقام" منذ سنة 2009 من قبل المندوبية السامية للتخطيط.

رهان اعتماد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي

تقتضي عملية إدراج النوع الاجتماعي في الميزانية دورة مترابطة من الإجراءات، تبدأ بتشخيص الوضعية الخاصة بالساكنة على المستويات الوطنية والمحلية، ومن ثم صياغة رؤية تشكل خلفية لوضع خطة عمل تنموية تكون أساس عملية إعداد الميزانية، أو بالأحرى

"الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي"، ثم تعرض هذه الميزانية على المصادقة القانونية للاطلاع عليها بكل شفافية، لتقوم السلطة المختصة بتنفيذها وهي تقع تحت سلطة الهيئة التشريعية، التي تتولى متابعة وتقييم والرقابة والمساءلة حول تسيير هذه الميزانيات خصوصا على المستويات المحلية.

الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي- المفاهيم والارتباطات-

الإطار المفاهيمي

تعريف الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي

برز مفهوم الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي لإبراز تبعات مختلف القرارات المتعلقة بالميزانية على كل من الرجال والنساء، في مراحل العمر المختلفة والفئات الاجتماعية المختلفة والتوزيع الجغرافي في مناطق الدولة المختلفة، وعملا على إعادة بناء الميزانية المعتمدة حاليا بعد الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي. من المفاهيم الخاطئة و الشائعة حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من يعتقد بأنها ميزانية متساوية بين النساء والرجال أو أنها تهدف إلى تفضيل النساء على الرجال، إلا أن المفهوم الشامل والعلمي للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي يعكس ما يلي:

- ✓ هي إستراتجية تأخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند صياغة السياسات العمومية الترابية ،و عند رصد المخصصات المالية من قبل الجهات الحكومية وبما يضمن فعالية الإنفاق المبني على أساس النوع الاجتماعي.
- ✓ هي نهج يهدف إلى تعزيز العدالة والإنصاف بين النساء والرجال بهدف تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الترابية وتحقيق الكفاءة والفعالية في رصد المخصصات والإنفاق وفق النوع الاجتماعي.
- ✓ أداة لتحقيق العدالة في المالية العامة (النفقات-والإيرادات) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي، وتلبية توقعات أفراد المجتمع نساءا ورجالا.

أهمية الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي

تستمد الميزانية حسب النوع الاجتماعي أهميتها من كونها تنصهر ضمن مبادئ الحكامة الترابية، على اعتبار أنها تحفظ حقوق الفئات الأقل حظا، وتسعى إلى الأخذ بعين الاعتبار لوضعياتهم الخاصة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده رجالا ونساء. و يكون ذلك من خلال إعادة ترتيب الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات من أجل دفع هذه العدالة الاجتماعية إلى الأمام. ويتجلى ذلك بالأساس من خلال :

- ✓ تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- ✓ تحقيق توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية.
- ✓ إعادة ترتيب الأولويات أكثر من الزيادة في الإنفاق العمومي في مجمله.
- ✓ التركيز على إعادة توجيه البرامج داخل القطاعات أكثر من إحداث تغير في الموارد المخصصة لقطاعات بعينها.
- ✓ تقييم ومتابعة مدى الالتزام بالمبدأ المؤيد لأخذ احتياجات المرأة والشباب والأطفال في الحسبان في رسم السياسات العمومية الترابية.
- ✓ التأكد من تكافؤ الفرص للجميع للوصول إلى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وما تقدمه الدولة من إمكانات.

أهداف الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي

تهدف الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي بالأساس إلى بيان الفرق الشاسع بين السياسات العمومية المقترحة ضمن الميزانيات والموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية. كما تعمل كذلك على ضمان إنفاق الموارد العمومية بشكل يراعي العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع الاجتماعي.

تعتبر التجربة الأسترالية التجربة الأولى عالميا في هذا المجال وكان ذلك في أواسط الثمانينات وهو ما ساهم في بروز المزيد من المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية التي تسعى

إلى استبدال المنهج التقليدي في إعداد الميزانيات المستند إلى التفكير الاقتصادي التقليدي لصالح منهج آخر يعطي عامل النوع الاجتماعي وزنا أكبر في الإدارة المالية العمومية.

وبذلك فهي ميزانية محايدة وليست ميزانية خاصة بالنساء بل هي ميزانية تحاول تحديد حجم الموارد التي تخصصها السلطة المنتخبة للإنفاق على البرامج والمشاريع التي تخصص للأطفال والنساء و الرجال و للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. و لا يعني صياغة ميزانية عمومية تراعي النوع الاجتماعي أن يتم الفصل بين نصيب الرجال والنساء أو زيادة مبالغ إضافية للنفقات لصالح المرأة أو تقليص النفقات المخصصة للرجال.

ويمكن تلخيص الأهداف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في ما يلي:

- ✓ تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال سوق الشغل والمشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ـولوج النساء المجال الاقتصادي والاقتراب من مراكز صنع القرار، للاستفادة من المداخيل الهامة الناجمة عن انخراط النساء في عملية الإنتاج، شرط أن يكون الأجر الذي تتقاضاه النساء، أجرا قائما على المساواة والإنصاف، ومراعاة احتياجاتهم عبر اعتماد مقاربة تستجيب لمقتضيات النوع الاجتماعي.
- ✓ محاربة الفقر وتخصيص الموارد داخل الأسر، لدعم توزيع علاقات القوة المادية داخل الأسرة، وتمكين النساء من الحصول على فرص ملائمة لهن للمساهمة في إعالة أنفسهم من خارج الأسرة.
- ✓ عدم المساواة بين الجنسين يؤثر على التنمية المستدامة وعلى النمو الاقتصادي المحقق على المستويات القريبة والبعيدة، كما أن تحقيق مستويات عالية جدا من الرفاهية في بعض الدول، وتخلصها من الفقر، لا يعني أن التطور الاجتماعي في مثل هذه الحالات يسير بشكل طبيعي وسليم، لأن توزيع العالة يتأثر بهذه الظروف غير الطبيعية، ولا يتم تسييره بصورة صحيحة تراعي احتياجات النوع الاجتماعي التي لا يمكن أن توفرها الخدمات والرفاهية وفوائض القيمة المادية من الأرباح فقط.

- ✓ لا تزال رغبة النساء في المشاركة في القطاع الخاص غير مرضية، ولمثل هذه المساهمات "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي" أن تساهم في تفكيك البنى الفكرية للهيمنة الذكورية على القطاع الخاص، لأن الهدف هو الرغبة في الحصول على نساء مقاولات يعملن على توفير مناصب شغل للنساء وتحقيق نجاحات في مجالات يصعب على الرجال ممارسة أغلب نشاطاتها، وهي في الغالب ضرورية جدا في توفير خدمات عاجلة وحساسة ودائمة للمجتمع، خصوصا في مجالات الدعم التعليمي والصحي والخدماتي...
- ✓ جعل العمل بـ: "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي" يرجى منه الوصول إلى وضع اجتماعي جيد على المستوى البعيد والمستقبلي، حيث تتشكل قاعدة نسائية يكون بإمكانها دعم وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار، والمساهمة في تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية، وخصوصا على المستوى المحلي، خصوصا وأن النساء طاقة إنتاجية منخرطة في سوق العمل.

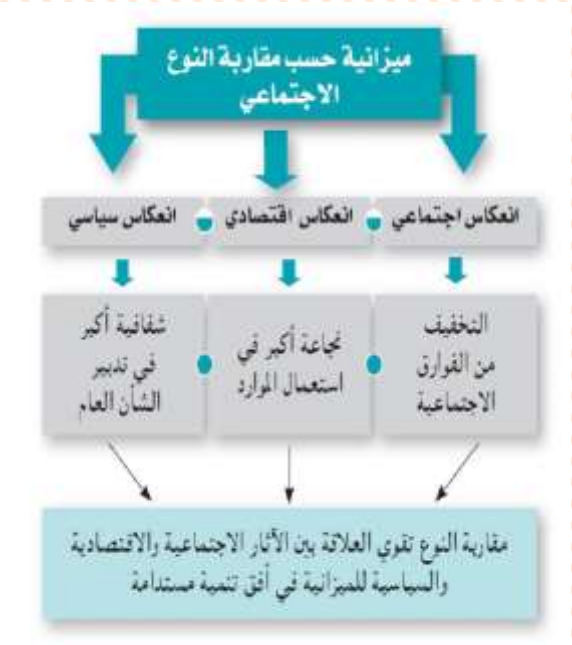

المصدر : وزارة المالية

ارتباط الميزانية المستجيبة للنوع بالمساواة على المستوى الاقتصادية والاجتماعية

الآثار الاقتصادية والاجتماعية من الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

خلص أحد الاتجاهات المهتمة بالتحليل التنموي لوضع المرأة، إلى توظيف "منظار التبعية والاستغلال"، للتأكيد على حتمية وأهمية اعتماد ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي كسياسية وطنية وترابية لضمان تمكين النساء، فمن الناحية النظرية، يرى المشتغلون في مجال دراسات المرأة أن مدخل "المرأة في التنمية"، الذي بدأ طرحه في الساحة السياسية منذ سبعينيات القرن الماضي، على رؤية واضحة، قوامها أن: "المرأة مندمجة فعلا في التنمية لكن بغير مصلحتها"، كما أن "النساء، هم جزء أساسي في بنية الطبقة العمالية المستغلة، ومصدر للعمالة الرخيصة"، كما أن المرأة القروية هي الأكثر تضررا في مشاريع التنمية، التي تقررها المجالس الترابية، بخصوص تخفيض أو ترشيد النفقات. وهنا رأي اقتصادي يسلط الضوء على أن ما تحصل عليه النساء الفقيرات من قروض في إطار سياسات التنمية والإنتاج المحلي، عبر إنشاء مؤسسات بتمويل القروض الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تؤدي هذه القروض إلى تمكين النساء، بل إلى حدوث استثمار اقتصادي وسياسي في النساء لصالح الجهات المانحة، عبر تحويل النساء إلى عاملات مجتهدات، وناخبات وفيات".

وهناك اتجاه سيكولوجي ثان، يعتبر أن "مقاربة النوع الاجتماعي" أداة أساسية في تحليل وتخطيط وتقييم السياسات العمومية لها علاقة "بالقوة التاريخية المهيمنة للرجل"، فالتحليل يحيلنا إلى تشخيص مواطن الفوارق الاجتماعية التي كرست تدهور أوضاع النساء مقارنة بالرجال، ولا يعني ذلك. دائما. أنها فوارق وأوضاع فرضتها سياسات ممنهجة أو منظمة، لأنها ناجمة في جزء كبير منها، عن ثقافة ذكورية تاريخية سائدة، غيرت النظام الجنسي "العادي"، إلى نظام جنسي "متحيز"، أدى مع مرور الزمن، إلى ثبات البنى الجنسية في المجتمعات على يد ذكورية دون اليد الأنثوية، أو ما أصطلح الباحث الاجتماعي بيار بورديو Pierre Bourdieu. على تسميتها بـ: "تأسيس المجتمع الذكوري" على "بنى التقسيم الجنسي"، التي تحولت إلى جزء من بنية الهيمنة والاستغلال الاجتماعي التاريخي، في مجتمع المركزية الذكورية المستمر. وقد قام بورديو بدراسة نظام التحيزات الذكورية في المجتمع، وخلص إلى أن للثقافة الذكورية في المجتمع القبلي لها علاقة بالبنى الاقتصادية وتقسيم العمل والإنتاج، التي كرست التمييز الرمزي ضد النساء.

أما المدخل الاجتماعي للتنمية فيقوم على أن "امرأة تضطر إلى تدبير أولويات وخيارات حياتها وهي لا تكسب أجرا من خارج المنزل، ستبقى دائما تدبر حياتها من خلال الزواج وعلاقات الأسرة وهيمنة الذكورة، لذلك ستبقى تابعة ماليا ومعنويا، ولن تملك القوة المادية ما دامت بعيدة عن مركز اتخاذ القرار الاقتصادي". لذلك تهدف عملية الميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى تقليص الفوارق الموجودة بين الرجال والنساء، على مستوى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لكل نوع اجتماعي، والسعي للوصول إلى التساوي التام في منح الفرص لكل نوع، كما يفترض أن تكون موارد الدولة وميزانيتها مفتوحة للنقاش الشفاف، من مدخل: "الديمقراطية التشاركية"، وهي ستخلص في النهاية، إلى "إعادة تشكيل الدور الاجتماعي للمرأة".

انعكاسات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على أوضاع المرأة

توكل عملية حسم السجالات الخاصة بالدور الاقتصادي للنخب في جانبها النظري لعلماء الاقتصاد الذين يدركون أبعاد توظيف المقاربة الاجتماعية للنوع الاجتماعي في عملية التنمية، وتوكل في جانبها العملي والتطبيقي إلى البرلمان الذي يناقش ويحسم الخيارات المنتهجة من قبل الحكومة، على أثر تشريعات تضفي الشرعية على العمليات والحسابات المالية، لكن توجد عدة مشكلات تتطلب الحل قبل وبعد اعتماد "الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي" ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تراعي مختلف الأدوار الاجتماعية التي لا تقوم بها النساء والتي لا تحسب في الناتج الوطني الخام، وستنعكس هذه الميزانية على الاستراتيجيات التنموية المعتمدة، حيث يكون تكييف الميزانية مرتبطا بتحقيق الأهداف التنموية المسطرة، خصوصا على المستوى الترابي.
- ✓ ـوجود صنف من الضرائب التي تقع على النساء والرجال على قدم المساواة "ضرائب محايدة"، وهي غير عادلة، ولا تراعي الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة مقابل الرجل،

والمطلوب هو أن تكون هنالك ضرائب غير متحيزة لكنها مستجيبة للنوع الاجتماعي، ليتم تعويض النساء عن تكاليف الدور النسوي داخل الأسرة، والذي يشكل أحد الأسباب الرئيسية لتراجع الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمرأة...

- ✓ حل عدد من المشاكل والمعضلات الخاصة بالتوظيف، فبالرغم من وجود بعض الدول التي ترفض توظيف النساء في قطاعات محددة احتكرها الرجال الذين يحصلون من جرائها على أجور عالية جدا، لا يوجد في دول أخرى توظيف سوى للنساء في بعض القطاعات التي لا توفر أجورا كريمة أو حتى جيدة ومتوسطة، في الوقت الذي تنسى النساء العاملات أنهن بأعدادهن الكبيرة يشكلن قاعدة وبنية أساسية في الطبقة الشغيلة.
- ✓ لا تتعارض الميزانية المستجيبة للنوع من الناحية السياسية والقانونية مع مبادئ الحكامة، و التشاركية، وسيكون لهذا التكامل الاستراتيجي لهذه المفاهيم على إثر اعتمادها التطبيقي، استفادة الفئات الاجتماعية الهشة، ومنها النساء، من فرص الإدماج على المستوى المحلي، أو على الأقل التمكن من إحصاء هذه الفئات وتسليط الضوء على المناحي السيئة التي تتعلق بتدبير شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية،
- ✓ ستنعكس الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على شفافية التدبير المحلي ورفع نسب المشاركة المواطنة و النسوية مع مرور الوقت، إضافة إلى اختبار الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتناسبة مع ثقافة المجتمع وقدرته على التعرف على خصوصياته التي بإمكانها أن تشكل فرصا في حد ذاتها في تحقيق نجاحات اقتصادية وإحداث فرص استثمارية هامة.

مجال تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي

يكتسي موضوع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي أهمية كبرى تبعا لقرب الجماعات الترابية من المواطن وعلى اعتبار الجماعة أولى فضاءات الممارسة السياسية و محور الاهتمام بالشأن المحلي.

من جهة أخرى، تتكرس هذه الأهمية عبر الدور الريادي الذي تلعبه الجماعات في جميع مجالات الحياة (الرياضية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية...) وخاصة في مجال إحداث وصيانة البنية الأساسية من الطرقات والإنارة والمنشآت الاقتصادية والثقافية والرياضية ومختلف المرافق الأخرى.

وكمثال على أهمية تطبيق منهجية النوع الاجتماعي على الميزانية الترابية، فإن تخطيط البنية الأساسية وبرمجتها على مستوى الجماعة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرأة وخاصة البعد الإنجابي لها (غالبا تتحرك النساء برفقة الأطفال). من ذلك حاجتها الملحة إلى الشعور بالأمان والطمأنينة في مختلف تنقلاتها من حيث جودة الطريق ووجود إنارة عمومية جيدة. كما ينطبق نفس المنطق بالنسبة لإحداث وتنظيم الأسواق داخل المدينة بما أن المرأة هي أكثر الرواد على مثل هذه المنشآت باعتبارها مسؤولة أكثر من الرجل على قضاء حوائج المنزل. ونفس الشيء ينطبق أيضا بالنسبة للخدمات ذات الطابع الاجتماعي باعتبار تكفل النساء في المغرب وفي المجتمعات العربية عموما بالمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. كما لا يمكن غض الطرف في السياق نفسه عن خصوصية فئة الشباب كلما تعلق الأمر بالمنشآت والمرافق الرياضية والثقافية والترفيهية على اعتبارها موجهة في الأصل لهذه الفئة العمرية فضلا عن مختلف تدخلات الجماعة في هذه المجالات.

مفهوم الميزانية الجماعاتية

تعتبر ميزانية الجماعات الترابية جزء لا يتجزأ من مشروع الميزانية العامة للدولة، حيث أنها تعد من العناصر التي تساهم في تكاملية مشروع الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن ميزانيات الجماعات الترابية تعتمد على النطاق لتهم المجال المحدود الذي تعمل ضمنه (على مستوى المدن والبوادي) أما ميزانية الدولة فتعتمد منطق الشمولية لمختلف الوزارات ومصالحها اللاممركزة والجماعات الترابية والبرامج الخاصة. إن ميزانية الجماعات الترابية عبارة عن خطط مالية يجري تحديدها بناءا على أولويات تقرر من قبل مجالس تمثيلية منتخبة وتصدر بصفتها قوانين وأنظمة وفقا لإجراءات تشريعية معينة، وتقوم على أساس تخطيط الأنشطة والخدمات المقدمة من قبل المجالس المحلية إلى سكان المجال

الجغرافي، بصورة سنوية وتحديد مصادر تمويل هذه الخدمات من رسوم وضرائب،كما تتوافق الميزانية المحلية مع أهداف المجالس البلدية والمجالس القروية الخاصة بتنظيم الجماعة من حيث العمران والطرق وخدمات عمومية من مياه وكهرباء وخدمات الصرف الصحي، النظافة وتقديم خدمات اجتماعية ،ترفيهية ...

إدماج بعد النوع في مسلسل التخطيط المالي على المستوى الترابي

رغم الأهمية التي حظيت بها المرأة في المغرب ورغم منسوب الحريات والحقوق التي تمتعت بها منذ الاستقلال، فلا توجد إجراءات خاصة بالميزانية المبنية على النوع الاجتماعي سواء بميزانية الدولة أو ميزانية الجماعات المحلية رغم وجود عدد من الدراسات التي اهتمت بالمشاركة السياسية للمرأة و تموقعها ضمن دائرة اتخاذ القرار.

وفي ظل التحولات التي تعرفها البلاد وخاصة بعد سن دستور سنة 2011، برز توجه جديد في المنظومة القانونية المغربية يكرس اعتماد النوع الاجتماعي في تدبير شؤون الدولة والجماعات الترابية من حيث رسم السياسات والتخطيط والبرمجة وغيرها.

وفي هذا الإطار توجب على صناع القرار إشراك كافة شرائح وفئات المجتمع في رسم السياسات التنموية وتدبير الشؤون المحلية من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تجمع كل الأطياف والفئات وهو ما أكدته مقتضيات الفصل 139 من الدستور المغربي، الذي ينص على أن تضع مجالس الجماعات آليات تشاركية للحوار والتشاور في إطار المقاربة التشاركية لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.من بين هذه الآليات التشاركية نجد هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، وهي هيئة استشارية يحدثها المجلس بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني حسب ما هو منطوق في المادة 120 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات من أجل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، ويحدد النظام الداخلي للمجلس كيفيات تأليف هذه الهيئة وتسييرها

تحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة النوعية، فإن تحليل الميزانية يمثل نقطة البداية في إدماج النوع في الميزانية بشكل عملي من خلال إلقاء

الضوء على الفجوات وصور والآثار والانعكاسات الخاصة بالمالية الجمعاتية على النوع.

فحص السياسات المالية الترابية يتم عن طريق الاعتماد على البيانات الكمية المتاحة، وفهم أسبابها و كيفية حدوثها وتقديم المقترحات اللازمة لمواجهتها، وهي عبارة عن أداة لتقييم السياسات المالية وكيفية تخصيص الاعتمادات و أسلوب إنفاقها من منظور النوع الاجتماعي.

أهمية التحليل

- ✓ **المساواة:** ليس فقط بين الرجال والنساء، بل أيضا المساواة في المناطق المختلفة وبين الفئات الاجتماعية و الإثنية المختلفة، فرصد أشكال التمييز ودراسة المؤشرات التي تدلل عليها تساهم في تعزيز المساواة.
- ✓ **المساءلة:** فتحليل الميزانية يتطلب فهم ودراسة جميع المداخلات والمخرجات،مما يساعد في تعزيز آليات مساءلة المجالس المنتخبة
- ✓ **الكفاءة:** تحليل الميزانية يضع تساؤلات كثيرة حول جدوى الإنفاق ي مجال معين، وجود جمع المداخيل، وفاعلية الجهاز الإداري بالجماعات الترابية، وهي أمور تعزز الكفاءة.
- ✓ **الشفافية:** تحليل الميزانية يتطلب الكشف عن جميع مصادر المداخيل و آليات صرفها، فلا مجال لحسابات سرية أو فرعية، مما يعزز شفافية الميزانية و أداء الجماعات.

طرق إدخال تحليل النوع في الميزانية

يتم تحليل النوع في عملية الميزنة من خلال عدة طرق تختلف من حيث درجة تعقيدها، ومتطلبات إجراء التحليل بحسب مستوى الأهداف والفرص من التحليل، وهو ما سيتم تناوله أدناه:

إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي: أسلوب مبسط للغاية، ولا يزيد عن كونه مجرد إجراء لإظهار وضعية النوع الاجتماعي في الميزانية من خلال بيان عدد الإناث والذكور الذين استفادوا من سياسة ما أو برنامج أو إنفاق معين. ورغم هذه البساطة إلا أنه يحتاج إلى بيانات حول النوع التي قد لا تتوفر في كثير من الأحيان، كما يعتبر هذا الأسلوب مطلب مسبق لإمكان تطبيق المراحل التالية من التحليل النوعي، ذلك أنه بدون تقييم الاحتياجات المختلفة أو الطريقة التي سيتغير بها السلوك عبر الزمن، لن يكون من اليسير الكشف عن تأثير الميزانية على النوع الاجتماعي.

- ✓ يستهدف هذا المستوى من التحليل لفت انتباه إلى فكرة النوع الاجتماعي.
- ✓ يعد أبسط الطرق، ويثير تساؤلا واحدا حول من هم المستفيدون.
- ✓ تتمثل متطلبات تنفيذه في إعداد البيانات حسب النوع للجوانب التي يشملها التحليل سواء كانت النفقات أو المداخيل أو معا.

تحليل المداخيل والنفقات

يشمل هذا المستوى من التحليل مراجعة أثر النفقات والضرائب على كل من المرأة والرجل، وتكمن ميزة هذا التحليل في أنه يكشف عما إذا كان هناك تحيز في تصميم السياسات الترابية يؤدي إلى عدم العدالة في تخصيص النفقات أو في عملية تحصيل الضرائب من ناحية النوع.

ولا شك أن هذا الأسلوب يحتاج إلى أدوات متطورة للتحليل، إضافة إلى الحاجة لبيانات جديدة إذا أردنا الوصول لتحليل الأثر.كذلك قد تحتاج إلى نمط توزيع الدخل القومي لبيان أثر الميزانية على الأفراد و الأسر خاصة فيما يتعلق بأثر الإنفاق، وكذلك أثر الضرائب على عدالة توزيع الدخل على المستوى القومي.

يثير هذا المستوى تساؤلا حول كيفية تخصيص النفقات بين المرأة والرجل؟. وتتمثل متطلبات تنفيذه توفر إحصاءات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات موزعة حسب النوع الاجتماعي

التشخيص المبني على النوع الاجتماعي

تدخل مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الجهود الأممية لتطوير سياسات التدبير العمومي على المستوى الترابي، حين تدعو دول العالم إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ضمن "الميزانية التشاركية" التي تدمج المواطن بشكل عام، وتدمج المرأة حين تعتمد على "التشخيص التشاركي المستجيب للنوع الاجتماعي" سعيا وراء تحقيق "المساواة والإنصاف"، وتنطلق هذه الدعوات من أن: "معظم السياسات التي لم تستجب لاحتياجات النساء تمت صياغتها في غيابهن"، لذلك تشترط الأمم المتحدة اعتماد الديمقراطية التشاركية المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الترابي في الدول.

لأجل ذلك يجب أن يرتكز التشخيص المبني على النوع:

- ✓ انتقاء القطاعات التي لها صلة بالتنمية البشرية،لأن هذا النوع من القطاعات هو الذي يمكن من خلاله الاستجابة لاحتياجات وأولويات الفئات الاجتماعية المتعددة وبشكل مباشر.
- ✓ يجب التركيز في هذه الخطوة على القطاعات التي تهتم بتنمية الرأسمال البشري من أجل الوصول إلى ميزانية ترابية تحترم مبدأي تساوي الفرص والمساواة بين الرجال والنساء.

الإحصائيات المبنية على النوع الاجتماعي

إن إحصائيات النوع الاجتماعي توفر معلومات واقعية حول وضع النساء، والمؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي تقدم دليلا عن مكانة المرأة، وهي قادرة على أداء وظيفة خاصة تتمثل في الدلالة على ما هي السبل التي اتخذتها برامج ومشاريع التنمية ومدى ملائمتها للأهداف التي وضعتها والنتائج التي حققتها فيما يتعلق بتحقيق العدالة النوعية.

تعتبر إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي الكمية والنوعية من المدخلات الهامة في عملية التخطيط واتخاذ القرار المالي، والمؤشر بشكل عام عبارة عن دلالات قد يكون رقم، أو حقيقة، أو رؤى يمكن أن تكون أداة لقياس التغيرات التي حدثت في ظل ظروف محددة، وفي وقت معين.

يشكل المؤشر أحد مواد البيانات والمعلومات التي تلخص كما كبيرا من المعلومات بواسطة رقم واحد، إضافة إلى كونه وصف إحصائي يوضح كيفية وطبيعة ظروف الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية في مجتمع ما. لذا تمكننا المؤشرات من مراقبة ورصد وتقييم المشاركة والتفاعل للحياة الاجتماعية للإنسان والمجتمع عبر الزمن.

الإستراتيجية المبنية على النوع الاجتماعي

لا تختلف مراحل إعداد الميزانية المبنية على النوع الاجتماعي عن المراحل المتبعة في الميزانية التقليدية غير أنها تستند إلى منطق وفلسفة مغايرة يعبر عنها عادة بمنطق التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع الاجتماعي.

إن التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع الاجتماعي هو منطق و فلسفة نجدها في كافة مراحل دورة حياة الميزانية من حيث الإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم. وفي الحقيقة، ليس هناك وصفة جاهزة يتم من خلالها تحليل المعطيات ولكن هناك تساؤلات تعنى بالنوع الاجتماعي يتوجب أن تكون حاضرة في الذهن عند إجراء عملية الأجرأة ووضع البرامج والمشاريع على غرار :

- ✓ هل المشاريع والبرامج المقترحة ضمن الميزانيات تتحدى معوقات وقيود تطبيق النوع الاجتماعي أم تعززها؟
- ✓ هل تعمل المشاريع والبرامج المقترحة على استهداف النساء والشباب وأصحاب الحاجات الخاصة وإدماجهم أو تهميشهم وإقصائهم؟

ويكون وضع الإستراتيجية المرتكزة على النوع الاجتماعي بناء على تشخيص الحاجات التنموية القائمة على أساس النوع الاجتماعي بالاستناد إلى بيانات مفصلة حسب النوع في القطاع المعني،حيث تقوم الجهة المكلفة بذلك بتحليل وصفي للبيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي حتى يتم التعرف على الاحتياجات الخصوصية قبل إعداد الميزانية. ويتم خلال ذلك الإجابة على الأسئلة التالية :

- ✓ ما هي قواعد النوع الاجتماعي السائدة في هذا القطاع (أي تقسيم أدوار النوع الاجتماعي)؟
- ✓ ما هي اهتمامات كل من الرجل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذا القطاع؟
- ✓ ما هي احتياجات كل من الرجل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في هذا القطاع؟
- ✓ ما مدى التحكم والوصول للموارد المخصصة لكل من الرجل والمرأة والشباب وذوي الحاجيات الخاصة ؟

برمجة الميزانية وفق مقاربة النوع الاجتماعي

تعتبر هذه المرحلة ذات طبيعة إستباقية للحدث، ويتحمل مسؤولية تنفيذ مهامها رئيس المجلس المنتخب، وهي مرحلة تستند إلى نتائج التحليل المبني على النوع الاجتماعي، ويجب أن ينجم عنها موازنات تشجع المساواة بين الرجال و النساء من خلال ضمان تأثيرات متكافئة لمكوناتها من مداخيل ونفقات على الطرفين.

وقد حددت إستراتيجيتين متداخلتين لدفع عملية تطبيق ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي قدما وذلك على النحو التالي:

- ✓ تحسين نوعية البيانات و أدوات تحليلها لتبرير أية تغيرات مطلوبة على مصادر المداخيل وتوزيع النفقات في الميزانية على أساس النوع
- ✓ حشد جهود المجموعات الاجتماعية المعنية وجعلها أكثر وعيا بقضايا الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وأكثر إقناعا عند الدفاع عن مواقفه بذلك الخصوص.

المعيقات التي تواجه برمجة الميزانية وفق مقاربة النوع الاجتماعي

محاور برمجة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

- ✓ شمولية الاعتمادات: تهدف إلى إعطاء مرونة أكبر للمسيرين، وتسهل وصول المعلومة إلى البرلمان، لمراقبة تسيير النفقات العمومية.
- ✓ تقوية لا تمركز الميزانية: تسهيل التنازل على المسؤوليات لصالح المسؤولين المحليين.
- ✓ وضع إطار للنفقات على المستوى المتوسط: لتسهي الحصول على نفقات للتسيير والتجهيز، وتقوية تناسق السياسات القطاعية.
- ✓ نجاعة الاستراتيجيات، البرامج، الأهداف، واستخدام مؤشرا قابلة للقياس
- ✓ الشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين: وهو ما يؤكد أهمية اعتماد المقاربة التشاركية".

تقييم الأداء المبني على النوع الاجتماعي

تقييم الأثر المبني على النوع الاجتماعي

تشمل متطلبات هذا الأسلوب من التقييم توفر بيانات عن الاقتصاد الدفوع والاقتصاد غير المدفوع، وتوفر نموذج حول نمط توزيع الدخل، وكذلك نموذج لسوق العمل

ومدى استجابته للفروق النوعية، كما يجب أن يتم دراسة أثر ما يتخذ من سياسات على القيم والمبادئ الخاصة بالنوع الاجتماعي.

يتسم هذا المستوى من التقييم باتساع مداه، حيث يستهدف إدماج النوع في الميزانية بشكل علم، وبالتالي يستهدف تقييم الميزانية من منظور النوع الاجتماعي إدماج هذه القضايا في مختلف الأنشطة وتحقيق أهداف متعددة.

يعتبر تقييم الأثر المبني على النوع أداة لتقييم السياسات المالية، ويجيب على أسئلة هامة من قبيل:

- ✓ كيف تم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند وضع المخطط التنموي وتنفيذه؟
- ✓ ما هي الأولوية التي أعطيت لأهداف تقليل عدم العدالة والحد من التمييز ضد المرأة بالمقارنة بالأهداف؟

كما يتطلب هذا المستوى الذهاب لأبعد من مجرد جعل قضية النوع الاجتماعي محل الاهتمام، أو حساء عبء النفقات، لذلك فإن التركيز خلال هذه المرحلة يجب أن يهتم بأثر الميزانية على التمايز النوعي خاصة بالنسبة لتخصيص النفقات، وأن يجري تقييم هذه الآثار في الأجلين القريب و البعيد، وان يتم في ضوء احتياجات كل من المرأة والرجل.

ويحتاج هذا المستوى من التقييم أدوات أكثر تطورا، كما يحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلا حتى يمكن بحث أثر الميزانية على القطاع غير المدفوع، ويمكن إجراء استبيان على المستفيدين من الخدمات الجماعية.

تتبع وتقييم الميز انية المبنية على النوع الاجتماعي

أهمية التقييم المبني على النوع الاجتماعي

تركز الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي على تقييم آثار تلك الموازنات على أوضاع المرأة والرجل والشباب وذوي الحاجيات الخصوصية وظروفهم المعيشية طيلة دورة عمر الميزانية بداية من الإعداد إلى التنفيذ وحتى المراقبة والختم.

إن تقييم الميزانية على أساس النوع الاجتماعي يستدعي إجراء متابعة وتقييم لطبيعة الإعتمادات المخصصة للنفقات في الميزانية، وكذا تحديد الفئات المستهدفة منها وتقييما للمخرجات.

وفي هاته المرحلة فإن التحليل يجب أن ينصب على جانب الإعتمادات المخصصة للإنفاق، كما أن التركيز في تحليل الميزانية على أساس النوع الاجتماعي على جانب النفقات العامة يعود إلى صعوبة الحصول على معطيات وبيانات الموارد (المداخيل) المصنفة أو المفصلة على أساس النوع الاجتماعي.

وهكذا ومن أجل تحليل الميزانية الجماعية على أساس النوع الاجتماعي يجب أن يتم فرز بيانات مشروع الميزانية للمجلس الجماعي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية للنفقات:

أولا:نفقات مخصصة وموجهة بشكل مباشر لتلبية حاجيات مرتبطة بالنوع الاجتماعي،الصحة،دعم تعليم الفتيات،اعتمادات لمكافحة العنف ضد المرأة

ثانيا:نفقات الأجور والرواتب،مخصصات التقاعد،السفريات،اعتمادات لتمويل دورات تدريبية

ثالثا:النفقات العامة التي لا تخصص على أساس النوع الاجتماعي والتي تكون موجهة لتلبية احتياجات جميع أفراد المجتمع دون تمييز ولكن يمكن أن تؤثر بشكل متباين على أوضاع كل من النساء والرجال.

المؤشرات التي يجب التركيز عليها من منظور النوع الاجتماعي عند التقييم

مؤشرات عامة:

وتهم عدد السكان،نسبة الفقر،نسبة إعالة النساء للأسر،نسبة الزواج المبكر، نسبة الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء،نسبة الإنفاق على الصحة،التعليم،عدد الأطباء والمهندسين، رجال ونساء التعليم...

مؤشرات ترتبط بالصحة:

الإصابة بالأمراض المزمنة،عدد الأطباء المختصين،التغذية، الرعاية الصحية أثناء الحمل وبعد الولادة،نسبة وفيات الأمهات نسبة وفيات الرضع،عدد المؤمنين صحيا...

مؤشرات ترتبط بالتعليم:

نسبة الأمية،نسبة المشاركة في محو الأمية،عدد التلاميذ عبر الأسلاك التعليمية حسب التخصص،نسبة الهدر المدرسي عبر الأسلاك التعليمية،توزيع الأطر التعليمية حسب الأسلاك التعليمية،إدارة المؤسسات التعليمية...

مؤشرات ترتبط بسوق الشغل:

وتهم عدد العاملين حسب نوع النشاط الاقتصادي،نسبة البطالة،الأجور، أسباب تفشي البطالة في المجال الجغرافي الذي يشتغل به.

مؤشرات ترتبط بالفلاحة:

عدد الملكيات الخاصة،نوعية العقار،الولوج إلى القروض،الاستفادة من البرامج،نوعية الخدمات المقدمة من طرف القطاع المختص،الرواتب والأجور الإنتاجية،الحصول على إجازة الأمومة ملكية المنشآت (عامة،خاصة).

الأسئلة المساعدة في هذه المرحلة

ما هي الاسس التي تقوم عليها علاقات النوع الاجتماعي في القطاع المعني على المستوى المحلي ؟
كيف تنعكس الفائدة على كل من النساء و الرجال في القطاع على المستوى المحلي ؟
ما مدى قدرة النساء على التعلم و الوصول للموارد في هذا القطاع على المستوى المحلي؟
ما هي فجوات النوع الاجتماعي بالقطاع على المستوى المحلي ؟

خلاصة

الاهتمام بالمزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي بدا سنة 1995بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع حول قضايا المرأة في بكين حيث اتجهت اغلب الدول إلى ضرورة إدماج بعد جديد في العلاقة بين الميزانية و التنمية خاصة وان خبراء الاقتصاد لم يكونوا يفرقون بين اثر السياسات الاقتصادية على الرجال و النساء و يفرضون نفس السياسات الضريبية والتكاليف الأخرى على الجنسين بشكل عام بينما اثر تلك السياسات كان أقوى على النساء عموما و على النساء الفقيرات على وجه الخصوص، لذلك كان التفكير في موازنات النوع للأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في باب الموارد و النفقات في كل سنة مالية، هي إذن لا تعني ميزانية مفصلة نساء /رجال و لكنها أداة للتأثير على فجوات النوع بشكل مباشر. أنها وثيقة سياسية و اقتصادية تؤكد التزام الفاعلين في البرمجة على بناء هيكل يحقق العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و يمكن من الوصول إلى التنمية القائمة على احتياجات كل مكونات المجتمع وفئاته أنها أيضا آلية لقياس الحكامة المالية القائمة على الشفافية و الدمج.

بدعم من

هذه الكراسة (تمت من خلال الدعم السخي للشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
المحتويات والآراء الواردة في هذه الوثيقة هي من مسؤولية المستفيد من منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة.

Ce livret a été rendu possible grâce au généreux soutien du peuple américain par l'intermédiaire de l'Agence des États-Unis pour le développement international (USAID).
Le contenu et les opinions exprimées dans ce document relèvent de la responsabilité du destinataire et ne reflètent pas avant les vues de l'USAID

رقم 21 الطابق 4 إقامة مكاتب النور ،شارع الجيش الملكي ،المدينة الجديدة ،فاس المغرب
الهاتف :0619991340/ الهاتف/الفاكس: 0535733478
mouvementalci@gmail.com
WWW.citoyennete.ma